الأمم المتحدة

A/63/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٥١**

الاثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البنود ١٠٧ و ٤٤ و ١١٢ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

مشروع قرار (A/63/L.28 و L.29)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشاريع القرارات (A/63/L.22 و A/62/L.25 و A/63/L.27)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/63/125)

مذكرة الأمين العام (A/63/140 و Add.1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): فيما يتعلق بالبند ٤٤ من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء بأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/63/83 نوقش في الجلسة العامة السادسة والثلاثين بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. كما يذكر الأعضاء بأن الجمعية وفي نفس الجلسة بتّت في مشروع القرار A/63/L.15.

وفي إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية تقرير الأمين العام، الوثيقة A/63/125 ومذكرتين من الأمين العام: الوثيقة A/63/140 التي يحيل فيها تقرير وحدة التفتيش المشتركة، والوثيقة A/63/140/Add.1.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي سيقدم مشروع القرار A/63/L.22.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): قدّمت جمهورية فنزويلا البوليفارية مشروع القرار A/63/L.22 المعنون ''الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونتائجها''، لأنها قلقة بسبب الأثر العميق للأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص، بسبب آثارها على البلدان النامية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبعد اجتماعات مكثفة مع طائفة واسعة من البلدان، صيغ نص مشروع قرار جديد وعُممت محتوياته بشكل غير رسمي للمرة الأولى على جميع الوفود بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدِّم مشروع القرار إلى الأمانة العامة بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر وعمِّم رسميا بجميع اللغات الرسمية بتاريخ ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر تحت عنوان ''الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونتائجها''، ويرد في الوثيقة A/63/L.22. وقد أدرج تحت البند ١٠٧ من جدول أعمال الجمعية العامة، المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''.

وشارك في تقديم مشروع القرار هذا ٢٦ بلدا – وهو عدد مهم – وهي البلدان التالية: الأرجنتين، إكوادور، إيران (جمهورية – الإسلامية)، البرازيل، باراغواي، بليز، بوليفيا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السودان، سيشيل، غابون، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كوبا، ماليزيا، ميانمار، نيكاراغوا، هايتي، وهندوراس.

إنني أتكلم في الجمعية العامة باسم جميع البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار، التي أشكرها على الروح البناءة التي تحلّت بها من خلال مشاركتها، والتي مكّنتنا من تعزيز مشروع القرار ليعكس شواغل جميع البلدان بشأن الأزمة المالية الحالية.

إن الحاجة إلى مؤتمر للأمم المتحدة حول الأزمة المالية أمر لا يمكن إنكاره؛ وقد اعترف بذلك العديد من زعماء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأنه خلال مؤتمر القمة الإيبري – الأمريكي الثامن عشر، الذي عقد في سان سلفادور في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتُمد بلاغ خاص بشأن بيئة الاقتصاد العالمي وافق بموجبه رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإسبانيا والبرتغال على ''الاضطلاع بالمشاورات لدراسة فرصة عقد اجتماع طارئ لزعماء الدول والحكومات، في إطار الأمم المتحدة، نظرا لخطورة الأزمة المالية''. لقد أجرينا مشاورات في الأمم المتحدة بشأن مشروع القرار مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وكانت لنا مناقشات مع ممثل فرنسا حول دورها بصفتها تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن مناقشاتنا مع ممثلي العديد من الدول الأعضاء.

وجرت أيضا مشاورات غير رسمية أتاحت الفرصة للدول الأعضاء بأن تعرب عن وجهات نظرها. بالإضافة إلى ذلك، طُلبت اجتماعات مع بلدان تنتمي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول العربية، ومنتدى الدول الصغيرة ومجموعة الدول الآسيوية، للحصول على ملاحظاتها واقتراحاتها بغية إعداد مشروع قرار شامل بشكل كامل.

يُراد بمشروع القرار هذا دعم مناقشة ضرورية تتناول، بشكل مسؤول، الأزمة المالية والاقتصادية غير المسبوقة التي تؤثر على جميع البلدان. فهو يلفت الاهتمام إلى الأثر الذي تتركه هذه الأزمة على الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفا في العالم.

إن الأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، امتدت إلى جميع مناطق العالم، وآثارها مدمِّرة. فقد توقَّف أو انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة. وترك الكساد الاقتصادي الذي أصاب بعض البلدان أثراً سلبيا أيضا على الاقتصادات الناشئة والبلدان الأكثر فقراً. وتفشّي البطالة، وانخفاض أسعار السلع، وتضاؤل الإقبال على البضائع المستورَدة وانخفاض

التحويلات المالية، بين عوامل أخرى، ألقت بالمزيد من ملايين الناس في قبضة الفقر والجوع والمعاناة.

إن هذه الأزمة لا تبدي أي احترام للحدود. فيجب على الدول الممثَّلة في الأمم المتحدة أن تتصدى بمسؤولية لعواقبها واقتراح بدائل لتحقيق اقتصاد دولي ونظام مالي منصف وإنساني ويفيد جميع شعوب العالم.

إن الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الأكثر حجية وتمثيلاً للنظر في أزمة عالمية من هذا الطابع. ويجب أن يكون حل هذه الأزمة نتيجة إسهامات من كل البلدان الـ ١٩٢ الأعضاء في هذه المنظمة. وينبغي ألا يُستثنى أحد من هذه المناقشة التاريخية.

إن مشروع القرار الذي نتولى عرضه اليوم يدعو إلى

”... استعراض شامل للنظام المالي الدولي، بما في ذلك سير عمل المؤسسات المالية الدولية، وخصوصا مؤسسات بريتون وودز، وذلك بهدف وضع إطار للسياسة العامة لتحويل النظام المالي الدولي إلى نظام منصف شامل للجميع ديمقراطي ذي وجهة إنمائية تراعى فيه مصالح جميع الدول الأعضاء“. (*A/63/L.22*، الفقرة ١)

يرى مشروع القرار أنه أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ينبغي لرئيسها، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، أن يقوم ”... بالتشاور مع الدول الأعضاء، باستكمال الترتيبات التنظيمية لعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة“ (المصدر نفسه، الفقرة ٢). ووفقاً لمشروع القرار، يجب أن تشمل هذه العملية عقد اجتماع رفيع المستوى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يقترح مؤتمر الدوحة الاستعراضي دراسة تنفيذ توافق آراء مونتيري، وإعادة تأكيد الالتزامات التي تم التوصل إليها في مسائل المساعدة الإنمائية الرسمية وسواها. وستكون لهذا الاجتماع أهمية فريدة في معالجة تقديم التمويل من أجل التنمية، في وقت ربما يكون قد تأثر فيه بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

نأمل لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، الذي نظَّمه سمو أمير قطر، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أن يكون مؤتمراً مبشرا بنجاح يجعلنا أقرب إلى عالم أكثر كرامة وعدلا.

إن مؤتمر القمة الذي يقترحه مشروع القرار هذا، يسعى بدوره إلى المعالجة الشاملة للعواقب المتعددة الأبعاد للأزمة المالية والاقتصادية. وكما ينص مشروع قرارنا، فإن المسألة تتعلق بإقامة حوار تاريخي بين رؤساء الدول والحكومات لوضع

”... إطار للسياسة العامة لتحويل النظام المالي الدولي إلى نظام منصف شامل للجميع ديمقراطي ذي وجهة إنمائية تراعى فيه مصالح جميع الدول الأعضاء“. (المصدر نفسه، الفقرة ١)

إن مؤتمر الدوحة ومؤتمر القمة لبحث الأزمة المالية يتناولان المسائل ذات السمات الفريدة الخاصة بها، لكنهما كليهما مبادرتان تستهدفان تعزيز دور الأمم المتحدة وسلطتها في السياق الدولي.

من خلال المناقشات المكثَّفة التي أجراها مقدِّمو مشروع القرار، يمكننا أن نؤكد أنه يحظى بتأييد واسع النطاق، وأن أغلبية البلدان مستعدة لدعمه. لكن بعض الوفود طلبت مهلة إضافية للنظر فيه. لذا، قرر مقدموه الانتظار بضعة أيام قبل البتِّ فيه، بغية التوصل إلى توافق آراء واسع بشأنه. فنأمل أن تعتمده الجمعية بتوافق الآراء، وأن يصبح اقتراحاً لجميع الدول الأعضاء.

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات بصفتي ممثلاً لجمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث تواصل الثورة البوليفارية إحراز التقدم.

إن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، هوغو تشافيز فرياس، دعا الأمم المتحدة، من مدينة مراكيبو، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى عقد مؤتمر قمة رؤساء الدول، لمناقشة الأزمة المالية العالمية وآثارها على بلدان المنطقة.

في هذا الإطار، دعا الرئيس هوغو تشافيز فرياس أيضا البلدان التي تشكل البديل البوليفاري للأمريكتين: بوليفيا، كوبا، دومينيكا، هندوراس ونيكاراغوا، فضلا عن جميع بلدان الجماعة الكاريبية، والجمهورية الدومينيكية والبلدان التي تشكل تحالف النفط الكاريبي، إلى دراسة التدابير التي ينبغي اتخاذها بغية التصدي المشترك لآثار الأزمة المالية. وهذه مبادرة إقليمية، ستعزز نتائجها جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي الذي نقترح عقده.

نعتقد أنه أثناء عملية التحضير لمؤتمر القمة، يجب عقد اجتماعات حكومية دولية، وتنظيم مناسبات واستحداث مبادرات، بما فيها للخبراء والمفكرين المشاركين وللحركات الاجتماعية. ونحن، في هذا الصدد، نرحب بمبادرتكم، سيدي، إلى تشكيل فريق خبراء لدعم هذه المبادرة.

يجب تعبئة ضمير العالم لإيجاد نموذج للحياة يقوم على العدالة، والحرية، والمساواة والتضامن بين البشر. وفنزويلا تعتقد أن مؤتمر القمة سيكون اجتماعاً تاريخيا، ينبثق عنه نظام مالي دولي أكثر إنسانية وملتزم التزاماً كاملا بالتنمية واحتياجات أشد الناس فقرا.

اسمحوا لي أن أختم كلمتي بالقول إن القيم الإنسانية المتمثلة في المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية تترقب فجراً جديدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا، ليتولى عرض مشروعَي القرارين A/63/L.25 و A/63/L.27.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم أولاً عن مشروع القرار A/63/L.27، المعنون ”تعزيز التنمية عن طريق الحدّ من العنف المسلح ومنعه“، ثم عن مشروع القرار A/63/L.25، المعنون ”التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر“.

إن العنف المسلح يؤثر على جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة، سواء كانت هذه المجتمعات في حالة حرب، أو حالة ما بعد الصراع، أو تعاني أشكالا يومية من العنف الجنائي أو السياسي.

في السنوات الأخيرة، مات أكثر من ٧٤٠ ٠٠٠ شخص كل سنة، كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للصراع والعنف الجنائي كليهما. والأكثر مأساوية هو أن ٤٩٠ ٠٠٠ شخص يموتون كل سنة نتيجة العنف في الأوضاع السلمية، وفقاً للتقرير المعنون ”العبء العالمي من العنف المسلح“، الذي نشرته هذه السنة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة.

تبلغ التكلفة الاقتصادية للإنتاجية المفقودة في العالم، نتيجة الوفيات الناجمة عن العنف المسلح في الأوضاع السلمية، ما مقداره ٩٥ بليون دولار في السنة، وقد تصل إلى ما يبلغ ١٦٣ بليون دولار. وتشكل هذه الخسارة ما يساوي ٠,١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي. لذا، فإن العنف المسلح يشكل عقبة جدية أمام التنمية، ويمكن أن يؤدي إلى تقويض بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالمثل، هناك اعتراف واسع بأنه يمكن أن يكون للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أثر إيجابي على الحد من العنف المسلح. وإذ أخذت الحكومة السويسرية هذا الأمر بالبال، فقد استضافت مؤتمر قمة بشأن العنف المسلح والتنمية، في مدينة جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وفي ختام المؤتمر، اعتمدت ٤٢ دولة من جميع مناطق العالم إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية، الذي جرى تعميمه باعتباره إحدى وثائق الأمم المتحدة (A/63/494).

في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، نوقش إعلان جنيف وأوجه الترابط التي ينشئها بين العنف المسلح ومنعه، وبين التنمية، في أربعة اجتماعات إقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن بلدان أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا والقوقاز. ونتيجة لذلك، صدَّق على إعلان جنيف ١٠٢ بلداً من جميع مناطق العالم.

اليوم تتشرف سويسرا بالنيابة عن مقدمي مشروع يتولى عرض مشروع القرار A/63/L.27، ”تعزيز التنمية عن طريق الحدّ من العنف المسلح ومنعه“، الذي تنعكس فيه بعض القيم الجوهرية لإعلان جنيف عام ٢٠٠٦. وقد أُعد مشروع القرار بعناية فريق أساسي من ١٣ دولة قادت تنفيذ إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية. وقد أُخضع نص مشروع القرار لمشاورات واسعة.

إن أعضاء الفريق الأساسي، الممثلين للمناطق الرئيسية من العالم، هم إسبانيا وإندونيسيا والبرازيل وتايلند وسويسرا وغواتيمالا والفلبين وفنلندا وكينيا والمغرب والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا. وتقوم سويسرا بدور المنسِّق لهذا الفريق. ونحن نشكر جميع مقدمي مشروع القرار على دعمهم. ومنذ بدء الاجتماع هذا الصباح، شاركت ٥٣ بلداً في تقديم مشروع القرار. ونود أن نؤكد أن قائمة مقدمي مشروع القرار لا تزال مفتوحة.

يعكس مشروع القرار ”تعزيز التنمية عن طريق الحدّ من العنف المسلح ومنعه“ توازناً دقيقاً بين هدفيه التوأمين، وهما الحد من العنف المسلح من أجل تنمية أفضل، واقتراح استراتيجيات إنمائية تؤدي إلى انحسار العنف المسلح. وينعكس هذا التوازن في فقرات الديباجة ومنطوق مشروع القرار على السواء.

يشير مشروع القرار في فقرات ديباجته إلى وثائق الأمم المتحدة مثل إعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن القرار السنوي للجمعية العامة المعنون ”العلاقة بين نزع السلاح والتنمية“.

يركّز مشروع القرار في فقرات منطوقه على الحاجة إلى نهج متَّسق ومتكامل لمنع العنف المسلح بغية تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وبالطلب إلى الأمين العام استكشاف آراء الدول الأعضاء بشأن أوجه الترابط بين العنف المسلح والتنمية، فإن مشروع القرار يستهدف أن يجمع معا آراء وخبرات الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة الهامة. وسيتم النظر بعناية في كيفية المضي قُدما على أساس تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

نظَّم الفريق الأساسي، الآنف الذكر، المعني بمشروع القرار اجتماعات مفتوحة لجميع الوفود، أُتيحت فيها الفرصة لجميع الأعضاء لتقديم مداخلاتهم بشأن مشروع القرار المقدم اليوم. ولم يتم إبلاغ هذا الفريق بأن بعض الوفود في المجموعة العربية كانت قد أثارت شواغل بشأن بعض الصيغ في الديباجة إلا في أواخر الأسبوع الماضي. وفي رسالة وجّهتُها إلى جميع مقدمي مشروع القرار عصر يوم الجمعة، أبلغتُهم

بالتغييرات المقترَحة، وطلبتُ إليهم الموافقة في إجراء صامت. ولم يعترض أحد منهم. ولاستيعاب الشواغل وتوسيع قاعدة التأييد لمشروع القرار، نورد في ما يلي بعض التنقيحات الصغيرة المقترحة.

في الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار عبارة ''إذ تسلم بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية'' ينبغي أن يصبح نصها ''إذ تحيط علماً بإعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية''. وفي الفقرة الخامسة من الديباجة عبارة ''إذ تؤكد من جديد أن التنمية، والسلام، والأمن، وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتداعمة''، ينبغي أن يصبح نصها ''إذ تؤكد من جديد أن التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتداعمة''، مع إضافة تذييل يقول: ''انظر القرار ١/٦٠''. أفهم أن النسخة المنقحة توزع في هذه اللحظة خطيا، على كل الوفود في القاعة.

لا ينبغي التقليل من التحدي المتمثل في معالجة العلاقة المشتركة بين العنف المسلح والتنمية. ومشروع القرار، إذ يتطرق إلى تلك التحديات والتماس آراء الدول الأعضاء بشأن كيفية معالجة العلاقة بين العنف المسلح والتنمية، يمكن من النظر في ذلك الموضوع الهام، وبدوره سيشكل مساهمة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. نقدر أيما تقدير تأييد الدول الأعضاء كافة لمشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا.

وبينما أدلي ببياني هذا، أرجو أن تأذنوا لي أيضا بعرض مشروع القرار A/63/L.25 المعنون ''التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر''.

وبالرغم من أننا قطعنا شوطا في القرن الحادي والعشرين، لا يزال نصف سكان العالم يعيشون في ملاجئ مؤقتة في أحياء عشوائية. ونحن جميعا نعرف أنه عندما لا تُكفل حقوق ملكية الناس على أرضهم وديارهم فإنهم لا يقيمون وزنا لتلك الأصول التي يمتلكونها. وتقريبا فإن كل العمال الفقراء الذين يناهز عددهم ٥٠٠ مليون ويكسبون أقل من دولار واحد في اليوم، في ظل الاقتصاد غير الرسمي. ويمثل العمالة غير الرسمية أكثر من نصف حجم العمالة في الدول النامية وما لا يقل عن ٩٠ في المائة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا والبلدان الأفريقية.

هناك، على نطاق العالم، ٤٠ في المائة تقريبا من الأطفال يبلغون عامهم الخامس ولا يُسجلون وقد يرتفع العدد في أقل البلدان نموا ليبلغ ٧١ في المائة.

وبينما من الناحية النظرية نجد أن أشد الفئات فقرا تتمتع بحق الوصول إلى العدالة فإنها تعاني الأمرين من عدم كفاية عدد القضاة والقضايا المتأخرة في المحاكم وعدم القدرة على تكلفة النظام القانوني الرسمي.

في تموز/يوليه ٢٠٠٧، اعترف وزراؤنا، أثناء الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن تمكين الفقراء أمر لا غنى عنه من أجل القضاء الفعال على الفقر والجوع. وللقيام بذلك تأملت الدول الأعضاء، في النقاش الجاري بشأن دور الفقراء في عملية التنمية والاعتراف بأن الفقراء يلعبون دورا حيويا في أي جهد يهدف إلى القضاء على الفقر. لا يجب إذن الاكتفاء بإشراك الفقراء في عملية التنمية، بل يجب تمكينهم للتأثير فيها وإدارتها.

إن التمكين القانوني للفقراء أمر بالغ الأهمية في استئصال الفقر، فضمان حقوق الملكية يحسن الاستثمار في الأعمال التجارية ويمكِّن المزارعين من زيادة العمل بصورة أكثر في أرضهم. إن إدخال نظام فعال لحقوق الملكية تديره مؤسسات تعمل بكفاءة، من شأنه أن يساعد الدول النامية في سعيها لتحقيق التقدم.

ومن الضروري للتخلص من الجوانب السلبية للاقتصاد غير الرسمي مع مراعاة عدم الإضرار بسبل العيش أو

الحد من روح المبادرة في تنظيم المشاريع، وكذلك العمل على تعزيز حماية العاملين والوحدات الاقتصادية في قطاع الاقتصاد غير الرسمي وإدماجهم في التيار الرئيسي للاقتصاد.

بعد عدة أعوام من الحوار بين الخبراء وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي، فإن غواتيمالا وسويسرا و ١٤ بلدا آخر هي إسبانيا، إندونيسيا، أيسلندا، البرازيل، بنين، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، فنلندا، كندا، مدغشقر، المكسيك، النرويج، نيجيريا وهندوراس، بالإضافة إلى صائغي النص بطبيعة الحال غواتيمالا وسويسرا، تود أن ترتقي بالمسألة إلى المستوى الرسمي والمتعددة الأطراف وأكثر على نحو أكبر بعرض مشروع القرار هذا في الجمعية العامة اليوم. ونحن على ثقة من أن كل الدول الأعضاء لديها خبرة قيمة ونظرة ثاقبة للمساهمة في هذا الأمر الهام.

تضع فقرات ديباجة مشروع القرار ذلك الموضوع في صميم إطار سياسة التنمية والقضاء على الفقر المتفق عليها بصورة تعددية والمعروفة لدينا جميعا، بما في ذلك إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة وتوافق آراء مونتيري. وفيما يعتبر ذلك الإطار والمسؤوليات المنوطة بفرادى البلدان والمجتمع الدولي أساسا لتلك العملية، فإن التمكين القانوني للفقراء يعرض بوصفه عنصرا جوهريا في أي نهج فعال للقضاء على الفقر والجوع.

إن تقرير اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء الذي أطلق عام ٢٠٠٥ بغرض دراسة التفاعل بين الفقراء ومؤسساتهم الوطنية ومدى استفادة الفقراء حقيقة من تلك المؤسسات قد أثرى النقاش الدائر حول دور الفقراء في العملية الإنمائية. وخلصت اللجنة، في تقريرها المعنون ''تسخير القانون لصالح الجميع'' الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٨ بمساعدة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى عدد من الاستنتاجات الأولية ترتكز على ٢٢ عملية تشاور على الصعيد الوطني والعمل الذي قامت به خمسة أفرقة فنية.

ويحيط مشروع القرار علما بذلك التقرير باعتباره إضافة للنقاش الدائر حاليا بشأن تمكين الفقراء. ثم يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام تقديم تقرير بشأن هذا الموضوع الهام، لا يأخذ في الحسبان تقرير اللجنة المعنية بالتمكين القانوني للفقراء فحسب بل أيضا تجربة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة استنتاجاته تحت بند جدول الأعمال المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''.

وعلى الرغم من أن مشروع القرار إجرائي إلى حد كبير، سيعقد مقدمو القرار هذا الأسبوع مشاورات غير رسمية تمهيدا لاعتماده بتوافق الآراء في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال في اجتماع للجمعية يُعقد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/63/L.28.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بأن أدلي ببياني هذا نيابة عن إندونيسيا والبرازيل وتايلند والسنغال وفرنسا والنرويج وبلدي جنوب أفريقيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

لفت وزراء خارجية الدول سالفة الذكر الانتباه في أوسلو في آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق السياسة الخارجية بمفهومها التقليدي. وقد أطلق الوزراء مبادرة تهدف إلى تسخير الدبلوماسية لخدمة الصحة العالمية. ونبهوا إلى أن الاستثمار في الصحة شرط أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية، وأن تعرض الصحة للخطر قد

يزعزع استقرار البلدان وأمنها. وتحتاج الصحة إلى قدر أكبر من التركيز الاستراتيجي على جدول الأعمال الدولي.

وقد حدد الوزراء السبعة في برنامج عملهم عددا من المجالات التي يمكن فيها للسياسات المعتمدة أن تحدث تغييرا ملموسا فيما يتعلق بالصحة العالمية. إن المسائل الرئيسية في تعزيز القدرات في مجال الصحة العامة تتمثل في القدرة على التأهب، والسيطرة على الأمراض المعدية الناشئة وتوفير الموارد البشرية في مجال الصحة، بما في ذلك معالجة النقص في أعداد العاملين المدربين في مجال الصحة أو سوء توزيعهم. إن الوقاية الصحية قبل حالات الصراع وأثناءها وبعدها عامل حيوي لمواجهة الأخطار التي تتهدد الصحة العامة. وكذلك الحال بالنسبة لمواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى والاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي سعينا لتسخير العولمة لصالح الجميع، نجد أن الصحة ترتبط بصورة جوهرية بالتنمية ومحاربة الفقر والسياسات التجارية والاتفاقات والإدارة الجيدة.

جرى إطلاق تلك المبادرة العام الماضي هنا في نيويورك وأثارت اهتماما كبيرا وسط مجموعة كبيرة من وزراء الخارجية المجتمعين في إطار الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ونشكر الأمين العام ومدير عام منظمة الصحة العالمية على دعمهما لتلك المبادرة.

لقد سعدنا مؤخرا في مناقشة مثمرة في اللجنة الثانية بشأن العولمة والصحة. وستقام عدة مناسبات رفيعة المستوى في الأشهر المقبلة للتأكيد على أهمية المسائل المتصلة بالصحة العالمية. كما أن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيجرى الصيف القادم سيؤكد على أهمية الصحة العالمية وعلى ضرورة تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار المعروض عليكم اليوم مدفوع بتيار قوي من الوعي السياسي المتنامي. وهناك مبادرات تتعلق بالصحة تُتخذ في عدد من الهيئات الدولية كما في السياقين الإقليمي والوطني.

غير أن التحديات هائلة أيضا. وعلينا جميعا بوصفنا دبلوماسيين ومنخرطين في السياسة الخارجية، أن نبذل قصارى جهدنا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وحاليا فإن التقدم الراهن نحو بلوغ الهدف المتصل بالصحة، أحد الأهداف الإنمائية للألفية قد تقهقر. ونحتاج إلى التزام سياسي مستدام لتغيير هذا الوضع وإعطاء أعلى أولوية لإنقاذ حياة النساء والأطفال مع تركيز خاص على أفريقيا جنوب الصحراء.

ومما يمثل نقطة انطلاق جيدة، لتولي مسؤوليتنا المشتركة في ذلك المجال إدراج مسألة الصحة العالمية والسياسة الخارجية والقدرة على زيادة الوعي بها في جدول أعمال الجمعية العامة العام القادم على أساس تقرير شامل يقدمه الأمين العام، يتضمن توصياته بما يجب عمله.

أتشرف بأن أعرض على أعضاء الجمعية العامة، نيابة عن جميع مقدميه، مشروع القرار A/63/L.28 المعنون ”الصحة العالمية والسياسة الخارجية“ بغية النظر فيه واعتماده في الجلسة العامة في إطار البند ٤٤. وعلاوة على البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار المذكورين في الوثيقة A/63/L.28 وهي أستراليا وإسرائيل وإندونيسيا وأيرلندا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وتايلند وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسان مارينو والسنغال وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ ومدغشقر والنرويج وهنغاريا واليابان واليونان، انضمت الوفود التالية إلى مقدمي القرار: السويد ومالي والمكسيك وملديف ومنغوليا وموناكو.

إننا ندعو جميع الوفود المهتمة إلى الانضمام إلى الجهود الهامة جدا بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية) أعطي الآن الكلمة لممثل جمهورية تترانيا المتحدة لعرض مشروع القرار A/63/L.29.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لاحقا للرسالة التي وجهتها باسم جمهورية تترانيا المتحدة والنرويج والواردة في الوثيقة A/63/538، يشرفني، باسم تلك الدولتين ومقدمي مشروع القرار، أن أعرض عليكم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.29 المعنون ''إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة''.

اعتمد بالإجماع إعلان منظمة العمل الدولية في مؤتمر العمل الدولي السابع والتسعين المنعقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويستند الإعلان على تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي في العولمة. للتأكيد مجددا على القيم التي تدعو لها منظمة العمل الدولية وعلى دور المنظمة في معالجة موضوع العدالة الاجتماعية في ظل العولمة.

ويأتي الإعلان في وقت يسعى فيه حوالي بليونين من البشر إلى كسب لقمة العيش ليحصلوا على أقل من دولارين يوميا. ويتضح من التقارير الحديثة أن ١٠٠ مليون شخص آخرين قد يقذفون إلى تلك الهوة بفعل الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة. وإزاء هذه الخلفية، من المهم كفالة أن يكون للعولمة بُعد اجتماعي قوي يجعل فوائد العولمة، لا عواقبها الوخيمة، التي تعم الجميع.

يوفر إعلان منظمة العمل الدولية الوسائل اللازمة لتطبيق برنامج العمل المعني بالعمل الشريف على الصعيد القطري كما يؤكد أهمية استحداث المزيد من فرص العمل الأفضل. إن ذلك يضفي طابعا مؤسسيا على مفهوم العمل الشريف ويشدد على أهداف مترابطة ومتكافئة وغير قابلة للتجزئة، تقوم على إيجاد العمالة والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل والحوار الاجتماعي. كما أن الإعلان يعمّق التزام منظمة العمل الدولية بابتكار برامج تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والعدالة الاجتماعية.

إن التصدي الفعال للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتضافرة في العالم يتطلب منا، بوصفنا ممثلين لحكوماتنا في مقر الأمم المتحدة، أن نعمل على تنفيذ القرارات التي تتخذها حكوماتنا في سائر المحافل للحفاظ على اتساق السياسات.

ومنذ أن طُرُح لأول مرة برنامج العمل المعني بالعمل الشريف عام ١٩٩٩، عُقد العديد من المؤتمرات واجتماعات القمة للتأكيد على أهميته. وقد كانت القمة العالمية عام ٢٠٠٥ أول تعبير يصدر عن رؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة لدعم مفهوم العولمة العادلة وعزمهم على جعل أهداف العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الشريف للجميع هدفا محوريا لسياساتنا الوطنية والدولية ولاستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية.

وتبع ذلك اجتماعات أخرى عديدة مثل قمة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٤ التي عقدت في واغادوغو، وقمة الأمريكتين في الأرجنتين، ومجلس أوروبا التابع للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥، وقمة المنتدى الآسيوي الأوروبي عام ٢٠٠٨، والإعلان الذي اعتمد مؤخرا في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، ومناسبات أخرى مماثلة؛ كلها أكدت مجددا أهمية التخطيط الجيد للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق هدف العمل الشريف للجميع. إن إعلان منظمة العمل الدولية يبنى على القرارات التي اُعتمدت في هذه المحافل وغيرها من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ويثريها، كما أنه يزيد من العمل المنجز في

السياق الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة في مسائل العدالة الاجتماعية الأوسع.

يؤكد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة مدى أهمية اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. ويؤكد الإعلان مجددا في فقرات الديباجة المسائل المترابطة وما اتفق عليه في مختلف القرارات ويشدد على أهمية إيجاد فرص للعمل الشريف، وبخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة. وتدعو فقرات المنطوق إلى تعزيز خطة العمل الشريف في منظومة الأمم المتحدة باستخدام مجموعة الأدوات لتعميم هدفي العمالة والعمل الشريف، كما تناشد الدول الأعضاء استخدام مجموعة الأدوات تلك على الصعيد الوطني بغية تحديد المجالات التي تساعد على تعزيز فرص العمل الشريف في سائر الوزارات.

أود أن أضيف أن جمهورية تترانيا المتحدة قد سعت لتطبيق مجموعة الأدوات على النطاق الوطني ووجدنا أداة مفيدة للغاية لتوحيد جهود سائر الوزارات للتصدي لتحديات العمالة بطريقة متسقة.

كما يسلّم مشروع القرار في منطوقه بالمبادئ الشاملة الجامعة الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية ويطلب بالتالي من الأمين العام النظر في الإعلان عند رفع تقارير عن البنود ذات الصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وباعتماد كل حكومة من حكوماتنا للوثيقة بالإجماع، تكون قد قبلت بتشاطر الطموحات والأهداف الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية. وتؤمن جمهورية تترانيا والنرويج وكل مقدمي مشروع القرار الآخرين أن مشروع القرار الحالي سيساعد على تيسير اتساق السياسات في أنحاء منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في ميادين تعزيز العمل اللائق والعولمة المنصفة والعدالة الاجتماعية. إن الإعلان ينتقل ببرنامج توفير العمل اللائق إلى مستوى جديد أكثر عمقا في القرن الحادي والعشرين. ونود أن نناشد كل الدول الأعضاء دراسة مشروع القرار الحالي وسنرحب بمزيد من الدعم المشترك من خلال المزيد من المشاركة في تقديمه.

السيد توبدار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المشتركة بشأن بنود جدول الأعمال المختلفة المتعلقة بالتنفيذ الكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة ومتابعتها. ونشكر الأمين العام على تقريره عن هذه المسائل.

لقد ولّدت المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ التسعينات إجماعا عالميا غير مسبوق على رؤية مشتركة للتنمية. لكن ما يثير الانشغال هو عدم توافر إجماع مماثل في ما يتعلق بمسألة تنفيذ تلك الرؤية. ولا يزال التنفيذ يواجه عقبات، أولا، نتيجة استمرار نقص الموارد الملائمة، وثانيا، نتيجة الافتقار إلى مناخ دولي موات. لا أحتاج إلى تكرار الحقائق لتسليط الضوء على نقص الموارد، مثل التراجع المستمر في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أو صافي تدفقات الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. وما الأزمة المالية العالمية الحالية، التي لم تنشأ في البلدان النامية ولكنها تعرقل جهودها الإنمائية، سوى مظهر واحد من مظاهر الافتقار لمناخ دولي موات.

لقد تبنى اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مفهوما أوسع للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا يقتصر على الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن بلوغ تلك الأهداف إلا من خلال تنفيذ مجموعة الالتزامات الأوسع التي قطعت

خلال المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، لا يمكن تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المختلفة التي اعتمدتها هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة إلا إذا جرت متابعتها معا بطريقة متكاملة.

وفي هذا الصدد، أكدنا مرارا على أهمية السياسات الدولية الاقتصادية والمالية والتجارية الموجهة للتنمية لمساعدة البلدان النامية في مبادراتها الإنمائية. إن العولمة، بتعزيزها تدفق رؤوس الأموال والسلع بدون إيلاء اهتمام كاف لآثارها السلبية، جعلت الحاجة إلى هذه السياسات المواتية للتنمية حتمية وإلحاحا. وظهر هذا بجلاء في الأزمة المالية الحالية، المصحوبة بأزمة غذائية ومخاطر أعلى لأمن الطاقة.

ولكفالة أن تكون السياسات الدولية ملائمة للتنمية يجب وضع شواغل البلدان النامية في الاعتبار بشكل فعال عند وضع وتنفيذ تلك السياسات. وللأسف، لا تسمح الهياكل المؤسسية الحالية بهذا، رغم أن البلدان النامية هي الأكثر تضررا من تلك السياسات.

لقد أثلج صدورنا التوافق شبه العالمي في الآراء بشأن الحاجة إلى إصلاحات عاجلة وأساسية للهيكل المالي والاقتصادي الدولي. ويجب أن يعزز هذا الإصلاح صوت ومشاركة البلدان النامية في عمليتي صنع القرار وتحديد المعايير. ونظرا لوضع الأمم المتحدة الفريد وشرعيتها، ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي بغية جعل هذه العملية شاملة بقدر الإمكان.

التبادل التجاري يجب أن يساعد البلدان في جهودها الإنمائية. وخروج جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية بنتيجة مواتية للتنمية تضع في اعتبارها الشواغل المعيشية للفقراء والمزارعين المهمشين يكتسي أهمية كبرى. ونحتاج أيضا إلى تسريع تنفيذ الولاية الإنمائية للاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

ويجب أن نكفل التوازن بين مكافآت المخترعين والفوائد التي تعود على البشرية، وبصفة خاصة في مجالات مثل الصحة العامة وتشاطر منافع استخدامات الموارد الجينية والتكنولوجيات الرؤوفة بالبيئة والمعقولة التكلفة التي تتسم بأهمية حاسمة في معالجة تغير المناخ والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور مهم يضطلع به في تعزيز برنامج إنمائي شامل للأمم المتحدة من خلال التنفيذ المتكامل والمنسق للالتزامات. وللمجلس دور مقدّر بصفته الهيئة الرئيسية المعنية بالتنسيق واستعراض السياسات وحوار السياسات ووضع التوصيات في ما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦، وإدماج عناصر جديدة ضمن مهامه، كان خطوة مفيدة في هذا الصدد. ونسلط الضوء بشكل خاص على أهمية الولاية الجديدة التي أنيطت بالمجلس في عام ٢٠٠٦ لإجراء استعراض وتقييم منتظمين ودوريين للسياسات الإنمائية والاقتصادية الدولية ولتأثيرها على التنمية. ويجب أن نعزز قدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تمكينه من التنفيذ الفعال لهذه الولاية، بما في ذلك إجراء استعراضات دورية لسياسات المؤسسات المالية الدولية من منظور إنمائي.

ومما يدعو إلى الارتياح أن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أصبح حدثا مهما لاستعراض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتعلم من خلال تشاطر الخبرات. ويجب أن يكون للاستعراض تركيز إضافي على تقييم تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويجب أن يعزز منتدى التعاون الإنمائي، الذي عقد أولى دوراته في وقت سابق من هذا العام، دوره الفريد في الإشراف على التوجهات في التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن يواصل المجلس أيضا مناقشة المسائل

الراهنة والمستجدة وأن يقدم مدخلات وتوجيهات في ما يتعلق بالسياسة العامة. ولن يتسنى الحفاظ على خطة التنمية في قلب جهود الأمم المتحدة إلا من خلال هذا النهج المتكامل.

ولا يمكن تصور تعزيز منظومة الأمم المتحدة بدون الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ويجب أن يشمل إصلاح مجلس الأمن توسيع فئات العضوية الدائمة وغير الدائمة وتحسينا لأساليب عمله. دعونا نتذكر أننا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهدنا بإجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن، وحددناه بصفته عنصرا أساسيا في جهودنا العامة لإصلاح الأمم المتحدة. والتأخير المستمر في إصلاح مجلس الأمن يوضح القصور الأساسي في تنفيذ القرارات التي اتخذت.

لقد فقدت مشاورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية فائدتها. ويسعدنا أن هناك اعترافا بالإجماع بهذه الحقيقة، وفي المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي اتخذ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وافقت الجمعية العامة على بدء مفاوضات حكومية دولية في جلسات عامة غير رسمية، على أساس مقترحات قدمتها الدول الأعضاء، خلال إطار زمني محدد. ونحن ندعم تماما قرار رئيس الجمعية العامة بالشروع في هذه المفاوضات في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وهذا يتفق تماما مع المقرر ٥٥٧/٦٢، ونتوق إلى أن تفضي عملية التفاوض إلى نتائج ملموسة.

ولا يمكن أيضا تعزيز منظومة الأمم المتحدة بدون تنشيط الجمعية العامة. ويجب ألا يكون هذا مجرد عملية فنية في ما يتعلق بجدول الأعمال والوسائل التقنية المستخدمة، ولكن أن تكون أيضا عملية سياسية تتخذ في إطارها الجمعية العامة قرارات سياسية مهمة بشأن إصلاح مجلس الأمن بشكل شامل، وبشأن قضايا السلام في ظل ظروف معينة، ولكي يكون لنا كلمة فصل في انتخاب الأمين العام، وما إلى ذلك. وثمة جزء هام من هذا الإصلاح سيتمثل في زيادة مساءلة الأمانة العامة أمام الدول الأعضاء وزيادة كفاءة الأمانة العامة نفسها.

وقبل الختام، أود أن أبرز حقيقة أننا نقوم الآن بالتفاوض بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة الدولي المعني بتمويل التنمية. ومن المهم ألا نستمر في دورة لا نهائية من الالتزامات بدون تنفيذ، وستركز الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة بالشكل الملائم على وسائل التنفيذ.

السيدة روبيالس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن شكري لزميلي، ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، لعرضه مشروع القرار A/63/L.22 بشأن الأزمة المالية وعواقبها، التي تمثل فرصة فريدة لجميع الـ ١٩٢، عضوا في الأمم المتحدة، لتحقيق هدف المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والمالي. وبلدي، بصفته مقدما لمشروع القرار، يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا.

إن البلدان النامية، ما برحت على مدى عقود تشهد، مطالب ونصائح تفرض عليها، خاصة في ما يتعلق بالحكم الرشيد. لكننا، نجتمع اليوم لمناقشة أزمة لم تنجم إلا عن الإدارة السيئة لقلة. ووفقا لتقدير متحفظ، تزيد كلفة هذا على ثلاثة تريليونات دولار. إن شعار السوق الحرة والنظرية القائلة أنه ينبغي أن تعمل بدون تنظيم حكومي ناقضها التدخل القوي للهيئات الحكومية لكبح الأزمة المالية بناء على طلب مؤيدي النظام ذاتهم. ومما يثير السخرية، أنه اتضح الآن أن الحل يكمن في تدخل الدولة وتنظيم السوق.

إن انهيار النظام الرأسمالي وعواقبه الوخيمة التي تنتشر في أرجاء العالم كالنار في الهشيم، أسباب لا يمكن إنكارها لأن يكون الحل، بالتالي، بل ومن الأفضل أن يكون استبدال

هـذا النمـوذج المحتـضر علـى نطـاق عـالمي متـساو. يجب أن يكون هناك رد عالمي وشامل يستند إلى مبدأ تقديم أولويـة البـشر علـى إنتـاج الـسلع. وتحقيقـا لتلـك الغايـة، يجـب أن يـصبح التكامـل الاجتمـاعي والاقتـصادي والثقـافي للدول والشعوب هدفا عالميا.

وبالنسبة لوفد نيكـاراغوا، مـن الواضـح، للأسـف، أننا من بين الذين لم يكن لهم صوت ولا تصويت في اتخاذ القـرارات المتعلقـة بالـسياسات الاقتـصادية والماليـة والتجاريـة، ورغم ذلك نتحمل تكلفة باهظة لأزمة ليست من صنعنا. مئـات الملايـين مـن النـاس يعيـشون في فقـر يـدفعون ذلـك الثمن بأرواحهم.

ويقترح مشروع القرار المعروض علينا ما يتعين بحق الحصول عليه، نظرا لأننا، أكثر من ١٣٠ بلدا ناميا نمثل ثلثي أعـضاء الجمعيـة العامـة، نحقـق ٧٥ في المائـة مـن النمـو الاقتصادي العالمي.

وتوضح الحقائق بجلاء عدم قدرة النظام والمؤسسات التي أنشئت قبل ٦٠ عاما على قيادة العالم في القرن الحادي والعشرين، كما لا تستطيع مجموعة صغيرة من البلدان أيضا زعـم أنهـا تفعـل ذلـك، حـتى لـو كانـت ''المجموعـة'' زائد أي عضو أخر. إن قيم الديمقراطية عالمية وقابلة للتطبيق في كل المجالات، بما في ذلك في ما يتعلق بوضع السياسات الاقتصادية والمالية. وإضفاء الديمقراطية ضروري لتنمية دول العالم، حتى يتسنى لنا جميع في النهاية الاستمتاع بمزايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخـيرا، أناشـد الـدول الأعـضاء مـساندة مـشروع القـرار، حيـث أننـا لـن نـستطيع العمـل لتهيئـة نظـام جديـد، يـشتمل علـى مؤسـسات وسياسـات اقتـصادية ومالـية ليس من شأنها أن تضع نهاية لهذه الأزمة فحسب، ولكـن تكفـل أيـضا عـدم حـدوثها مـرة أخـرى، إلا بـدعم مجموعـة الـ ١٩٢، في إطار الأمم المتحدة وعلى قدم المساواة. وبذلك فقـط سـنهدم نمـوذج هيمنـة الـبعض علـى الـبعض الآخـر، وهو نموذج مسلم به.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن إعلان الألفية بعد ثمانية أعوام من اعتماده، لا يـزال تنفيـذه يحتل أولوية مطلقة في جدول الأعمال الدولي.

إن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ومواجهة تحديات تمويـل التنميـة الملحـة المتزايـدة، ومكافحـة الأثـر الـسلبي لـتغير المنـاخ ومعالجـة مـسائل مثـل أزمـة الغـذاء والمـشاكل الهائلـة في مجال الصحة العالمية تستحق فعلا الاهتمـام الـذي توليـه الأمـم المتحدة لها.

وتدعم روسيا عمل المنظمة في هـذه المجـالات، حيـث أن هناك حاجة أيضا لاتخاذ خطوات محددة للنـهوض بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في جميع أنحاء العالم للتصدي بفعالية للأخطار التي تهدد السلم والأمن.

إن الزخم السياسي الـذي بلغنـاه في مؤتمر قمـة الأمـم المتحدة للألفية حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لم يفتر، بل إنه ازداد قوة، ويشهد على ذلـك الحـدث الرفيـع المستوى للجمعية العامة الذي عقد في ٢٥ تـشرين الأول/أكتوبر. وفي ظل الأزمة الاقتـصادية والماليـة العالميـة، سيتطلب تحقيـق تقـدم في تنفيـذ الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة تنـشيط جهـود المجتمـع الـدولي. وعلـى الأمـم المتحـدة أن تـضطلع بـدور سياسـي وتنظيمـي قيـادي. وفي هـذا الـصدد، تؤيـد روسيا فكـرة عقـد مـؤتمر قمـة للأمـم المتحـدة في عـام ٢٠١٠ بـشأن تنفيـذ الأهـداف الإنمائيـة المتفـق عليهـا دوليـا، ونحـن ممتنـون لـرئيس الجمعيـة العامـة للـشروع في عمليـة التحـضيرات التـشاورية لهذا المؤتمر.

مـا زالـت الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة تحظـى بـالتركيز الثابـت في جـدول أعمـال التنميـة الـدولي. وينبغـي أن يـزداد

الاهتمام بها ونحن نقترب من عام ٢٠١٥. وبالمثل، تؤكد مناقشة اليوم في الجمعية العامة الطرق المتنوعة لكفالة التنمية وزيادة الرفاه في جميع أنحاء العالم. ونحن واثقون بأننا سوف نتوصل خلال المشاورات المقبلة إلى توافق في الآراء حول جميع التحضيرات لعقد مؤتمر القمة، بما في ذلك نطاقه المواضيعي.

أما بخصوص التمويل من أجل التنمية، فإننا نعقد آمالنا على نجاح مؤتمر الدوحة وعلى اعتماده النهائي لوثيقة سياسية واقتصادية شاملة تعبر عن نهوج جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أن جميع البلدان المهتمة بتعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية سوف تظهر، خلال المراحل الأخيرة من عملية المفاوضات بشأن الوثيقة النهائية، إرادة سياسية ونهجا متزنا وعقلانيا وقدرة على التركيز على أهم الجوانب، وفضلا عن المرونة والرغبة في التوصل إلى حل توفيقي.

إننا نتفق على أن المسائل الصحية تحتل بحق وبشكل تام دورا هاما متزايدا في الأمم المتحدة. وتؤيد روسيا الاهتمام الكبير بالصحة في جدول أعمال المنظمة وقيام رئيس الجمعية العامة بإدراجها ضمن أولوياته. وبالقيام بذلك، ندعو إلى أن يتم النظر فيها بصورة منسقة ومستمرة وموحدة ضمن مجالات الأمم المتحدة المختلفة، باشتراك منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مع تقسيم العمل بشكل فعال بينها وبتنسيق من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى وكالات الأمم المتحدة أيضا أن تبذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بالأمن الغذائي. فالتصدي الفعال لأزمة الغذاء مسؤولية مشتركة تتطلب من المجتمع الدولي برمته إجراءات متفقا عليها وحاسمة تكون شاملة وتتضمن تدابير على المديين القصير والبعيد يتم تنفيذها بتنسيق دولي دقيق. ونحن نرحب بالجهود التي بذلت في هذا الشأن داخل إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

ويجب على الأمم المتحدة ألاّ تقف موقف المتفرج في التعامل مع آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فنحن بحاجة إلى نهج مدروس ومتوازن على أساس توافق الآراء بشأن الصيغة والأبعاد المحددة لمشاركة المنظمة في العمل المستقبلي في ذلك المجال.

ومن الأهمية بمكان في الوقت الراهن لا أن نعالج المسائل الحاسمة ونقلص أثر الأزمة السلبي فحسب، بل ينبغي كذلك أن نستغل إلى أقصى حد الفرص الجديدة من منظور طويل الأجل. لقد أكدت الأزمة الحاجة إلى إعادة تنظيم الهيكل المالي الدولي برمته لكفالة الانفتاح والإنصاف وأيضا فعاليته ومشروعيته. وإن إصلاح النظام المالي الدولي – الذي أصبح مسألة أكثر إلحاحا بسبب الأزمة، يناقش الآن وسوف يناقش في المستقبل في صيغ مختلفة تماما. ومن الطبيعي، أن يتم التركيز بصورة رئيسية على نتيجة مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الـ ٢٠، الذي من المتوقع أن يؤدي دورا هاما في تنسيق التعاون الاقتصادي الدولي.

وفي الوقت نفسه نرى أن الأمم المتحدة، بمشروعيتها الفريدة وقدرتها التوحيدية، لها دور رئيسي في ضمان الاتفاق والاستمرارية في تشغيل نظام مالي دولي يتم إصلاحه من أجل التنمية. ويمكننا أن نتوقع من الأمم المتحدة بادرة سياسية قوية وخطوات محددة تربط جهود الإصلاح بالتحديات العامة للتنمية. ويمكننا أن نتوقع من الأمم المتحدة لفتة سياسية وخطوات محددة، تربط جهود الإصلاح بالتحديات الإنمائية العامة.

وفي هذا الصدد، نؤيد مبادرة فنزويلا بعقد اجتماع رفيع المستوى خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة لإجراء تحليل شامل للنظام المالي الدولي، بما ينسجم مع تعزيز

التعددية وحل المشاكل الاقتصادية الأساسية. ويتطلب التنفيذ الناجح لهذه المبادرة أوسع نطاق من تأييد الدول الأعضاء المنعكس في قرار توافقي متوازن يتم الاتفاق عليه خلال مشاورات مفتوحة. وأنا متأكد من أننا خلال هذه المشاورات سنأخذ بعين الاعتبار الواجب بنتائج قمة مجموعة الـ ٢٠ ومؤتمر الدوحة لتمويل التنمية. ومن الأهمية القصوى بمكان أن يدعو مشروع قرار اليوم (A/63/L.29) إلى أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور في إعداد التوصيات ذات الصلة للجمعية العامة.

إن المجالات المذكورة أعلاه لم تتناول بشكل كامل التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية. ويهدد المزيد من الصراعات في السياسات العالمية، بسبب تدهور الأزمات الإقليمية والتهديد الإرهابي وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والجمود في نزع السلاح، الاستقرار الدولي ويتطلب ذلك ردا مناسبا.

وتسليما بالحاجة إلى تعزيز المبادرات المشتركة في السياسات العالمية – حيث لا يوجد بديل سوى حل مشاكلنا من خلال الدبلوماسية المتعددة الأطراف – لا بد من المساعدة في تعزيز الدور الأساسي للأمم المتحدة بصفتها الآلية الوحيدة لصون السلم الدولي والأمن العالمي وللمساعدة في تشجيع التنظيم الجماعي للعلاقات الدولية في معالجة المشاكل التي تحول بيننا وبين التنمية الاقتصادية – الاجتماعية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ويتماشى هذا تماما مع الأحكام السياسية لمؤتمر قمة الألفية.

السيدة نونييز موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إننا نسمع يوميا وفي كل مكان الإعراب عن القلق إزاء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية والأضرار التي تلحقها بالعلاقات المالية والتجارية والاقتصادية الدولية، ولا سيما أثرها السلبي على الاقتصادات الأقل نموا. ولقد اضطر معظم زعماء العالم تقريبا إلى الإشارة إلى هذا الموضوع في بياناتهم العامة.

للأزمة، بلا شك، نتيجة مباشرة على النظام الاقتصادي الدولي الحالي، الذي تتحكم فيه العولمة الليبرالية الجديدة التي تحابي حتى الآن أكثر البلدان قوة، والتي هي في صميم النظام النقدي والمالي العالمي، ولها تأثير كبير على بلدان العالم الثالث. وإن مبادئ إلغاء الضوابط التنظيمية والكثير من التطورات المالية الأخيرة استندت حتى الآن إلى فرضية باطلة هي أن الأسواق توازن نفسها بنفسها. غير أن الحالة الفوضوية الظاهرة التي نواجهها دليل واضح على أن هذه النظرية غير صالحة، وقد حذرت منها بلداننا لسنوات عديدة.

لا يستطيع أحد أن ينكر أن العولمة المالية تهدد اليوم الثروة الحقيقية لبني البشر. وإلى جانب ذلك، يفند ضعف الدولار والاختلالات المالية والركود الاقتصادي في الولايات المتحدة أسطورة سلامة المؤسسات المالية الدولية الحالية وموثوقيتها ويشكك بشكل جاد في أسس النظام الرأسمالي الحالي.

ما زالت الأزمة الاقتصادية تنتشر مثل النار في الهشيم، رغم خطط الإنقاذ اليائسة التي وضعها المعارضون العنيدون لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية. ومع ذلك، وحتى في خضم هذه الحالة الخطيرة، ما زالت قائمة المحاولات الرامية إلى تكريس النظام الحالي في الاجتماعات والمناقشات المغلقة بين أقوى البلدان التي لا تسعى إلا إلى إدخال تعديلات تجميلية على النظام المالي الدولي. وتأمل من وراء ذلك أن تبقيه تحت سيطرتها المباشرة وتستمر في تهميش مشاركة الأغلبية الساحقة من دول العالم في عملية اتخاذ القرار بشأن الاقتصاد والتمويل العالمي.

إن انعدام الديمقراطية والشفافية المخزي في النظام المالي الدولي ومؤسساته بات أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وما نحتاجه اليوم هو إدخال إصلاحات جذرية على النظام وتشارك فيها جميع دول العالم على قدم المساواة بحيث تضع في نهاية المطاف مصالح البلدان النامية في صميم النظام الاقتصادي الدولي الذي نكافح من أجله.

لهذا السبب يتشرف بلدنا، مع عدد هام من الدول، أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/63/L.22، الذي تقدمت به جمهورية فنزويلا البوليفارية والمعنون ''الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونتائجها''. ويهدف بصورة رئيسية إلى عقد مؤتمر قمة للأمم المتحدة لاستعراض هذه المسائل، ولا سيما عمل مؤسسات بريتون وودز، التي فقدت مصداقيتها في أعين العالم.

ونأمل أن يعول مشروع القرار الآنف الذكر على تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، كي نبدأ بالعملية الشاملة والشفافة والديمقراطية اللازمة جدا اليوم، والمتعلقة بعمليات العالم المالية والاقتصادية.

ونتعهد من الآن إلى أن يُعقد مؤتمر القمة بأن نعمل دون كلل لتحقيق هذا الهدف. وسوف يمثل، بلا شك، مؤتمرا غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لنهيب بجميع الدول الانضمام إلى هذه المبادرة البعيدة الأثر.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بصفتي الوطنية. ويرغب بلدي في إبداء الملاحظات الموجزة التالية فيما يتعلق بمشروع القرارA/63/L.27 الذي قدمته سويسرا والمعنون ''تعزيز التنمية عن طريق الحد من العنف المسلح ومنعه''. وفرنسا شأنها شأن جميع دول الاتحاد الأوروبي، تؤيد بحماس الإعلانات التي اعتمدت في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والتي هي أساس مشروع القرار السويسري. وما زلنا نؤيد أهمية هذه الإعلانات تأييدا تاما.

وفي الوقت نفسه، نأسف كثيرا لإضافة فقرة في ديباجة مشروع القرار لا ترد في أي من إعلانات جنيف وتشير إلى العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية. ونتحدى هذه العلاقة حيث أنها تُعرض بشكل منتظم إلى حد كبير ولأنها في الواقع علاقة معقدة. وما زال بلدي يتحفظ على عرض هذه المسألة الصعبة بطريقة مبسطة جدا.

وفي الوقت نفسه، لا نرغب في سحب تأييدنا للمبادرة السويسرية بسبب هذه المسألة الوحيدة، لأن التوجه العام لمشروع القرار لم يتغير. ولذلك، ستنضم فرنسا إلى توافق الآراء لاعتماد مشروع القرار السويسري A/63/L.27.

السيد أرغويلو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يمثل وفد جمهورية الأرجنتين أمام الجمعية العامة ليعرب عن تأييده القوي لمشروع القرار الذي قدمته جمهورية فنزويلا البوليفارية، المعنون ''الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونتائجها'' A/63/L.22. إن المبادرة التي جاءت من كاراكاس لعقد مؤتمر قمة عالمي عاجل للنظر في أسباب الحالة الراهنة وأهميتها وبدائلها مناشدة رمزية من البلدان النامية، التي تسعى إلى تفسيرات وحلول بديلة للفلسفة السوقية الحالية فيما يتعلق بتحقيق التكامل في المجتمع العالمي.

ومن الواضح أن تدابير الإنقاذ الأخيرة للنظم المصرفية التي اعتمدتها الإدارات الاقتصادية المركزية تستند إلى النموذج المعرفي نفسه، وبالتحديد الصيغة التي تخول السوق ممارسة الاحتكار فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتقوض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات. ويتعين علينا أن ننظر في الأسباب الأساسية للكارثة المالية الحالية كي نتوصل إلى نظام مالي دولي يقوم على سياسات معقولة وعادلة من شأنها أن

تحمي الإنتاج وتسعى إلى التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يشرفنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعنون ”الأزمة المالية والاقتصادية ونتائجها“ A/63/L.22. ونحن على قناعة بأن المبادرة قد جاءت في الوقت المناسب، مما يمكن الأمم المتحدة من الاستجابة للأزمة المالية الدولية، التي بسبب نتائجها المتعددة الأبعاد ترتب أثرا عالميا. وتتطلب طبيعة الأزمة العالمية ونتائجها استجابة عالمية بإشراك الجميع في آليات اتخاذ القرارات.

ولذا يحيط وفدي علما بالنتائج التي خلص إليها مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حيث قرر المؤتمر أن الاستجابة للأزمة لا يمكن إلا أن تكون استجابة متعددة الأطراف وجماعية. ويرى وفدي، أن مشروع القرار A/63/L.22، يعنى بهذه الشواغل تماما. وفي الحقيقة، توفر الأمم المتحدة إطارا عالميا ومشروعا لتقييم أثر الأزمة المالية وتمكين البلدان من المشاركة في البحث عن حلول ملائمة.

إن عقد الأمم المتحدة لمؤتمر قمة لتقييم الأزمة المالية الحالية سيسهم، بلا شك، في المزيد من التحليل المتعمق للأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة وفي المساعدة على وضع إطار سياسي من شأنه أن يسمح بتحويل النظام المالي الدولي إلى نظام منصف وديمقراطي وغير حصري، ونظام يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول الأعضاء.

ويعتقد وفدي أيضا أن مشروع القرار مبادرة تكميلية للعملية الجارية لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المزمع عقده عما قريب في الدوحة، وللعملية الجارية لمجموعة العشرين، التي ستبدأ الاجتماع مرة أخرى في الربيع المقبل.

إننا مقتنعون اقتناعاً مطلقاً بأن مؤتمر القمة المقترَح سيسمح بتحسين نوعية العلاقات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية ويجعلها أكثر قابلية للتطبيق.

أخيرا، تأمل الجزائر أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء، نظراً لنطاقه البنَّاء وطابعه الشمولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

أود الآن أن أبلغ الأعضاء أن مقدمي مشاريع القرارات A/63/L.22 و A/63/L.25 و A/63/L.28 و A/63/L.29 طلبوا تأجيل البتِّ في هذه المشاريع إلى وقت لاحق يُعلن في ما بعد.

نبتُّ الآن في مشروع القرار A/63/L.27، بصيغته المعدَّلة شفوياً. وقبل أن أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الذي يود أن يتكلم شرحاً للموقف، أود أن أذكّر الأعضاء بأن بيانات تعليل التصويت أو شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد سموليك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، وتقدم العديد من برامج المساعدة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى أنشطتنا لمراقبة صادراتنا نساعد دولاً أخرى على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، في مجالات منها مراقبة الصادرات، وأحكام السمسرة، وتدمير الأسلحة الفائضة والمخزونات الأمنية.

تعطي الولايات المتحدة أيضا أولوية عليا لتعزيز حقوق الإنسان، ومواجهة أسباب الصراع ودعم مبادرات ما بعد حالات الصراع. لكن الولايات المتحدة لا تعتقد أن المطلوب صكوك إضافية ملزمة قانونا على الأسلحة الصغيرة

والأسلحة الخفيفة أو المسائل المرتبطة بها، كما دعا إليها إعلان جنيف، للتأثير على هذه المسائل الهامة لنا جميعا، وهي ترى أنه من غير المرجَّح لتلك الصكوك أن تكون ناجحة في تحقيق أهدافها المرجوة. وتفضِّل أن تركِّز على إجراءات محددة تعالج المشاكل الهامة بدل إنفاق الموارد المحدودة على التفاوض بشأن صكوك إضافية.

إن قوة برنامج العمل تكمن في تنفيذه من جانب الدول المشاركة، وليس في صكوك إضافية ملزمة قانوناً ومرتبطة به. وفيما تعمل الولايات المتحدة بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين للحدِّ من انتشار العنف المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإنه لا يمكننا دعم إعلان جنيف ككل. ومع أن الولايات المتحدة لا تنوي كسر توافق الآراء، لا يمكنها تأييد مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.27، المعنون ''تعزيز التنمية عن طريق الحدِّ من العنف المسلح ومنعه''، بصيغته المعدَّلة شفويا. والبلدان الإضافية التالية أصبحت من مقدميه: الأردن، ألبانيا، بلغاريا، بولندا، تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سلوفينيا، لكسمبرغ، المكسيك وهايتي.

[فيما بعد، أبلغ وفد تركيا الأمانة العامة أنه انضم خطأ إلى مقدّمي مشروع القرار A/63/L.27.]

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.27 بصيغته المعدَّلة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار *A/63/L.27* بصيغته المعدَّلة شفوياً (القرار ٦٣/٢٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف من القرار الذي اتُّخذ للتو، أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت أو شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق، وأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد طرار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): انطلاقا من روح المجاملة، قرر وفد باكستان الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون ''تعزيز التنمية عن طريق الحدِّ من العنف المسلح''، ولكن هذا ينبغي ألا يعني تصديقنا على إعلان جنيف. وقد شاركت باكستان عام ٢٠٠٦ في مشاورات التفاوض بشأن نص ذلك الإعلان. واقترحنا آنذاك تعديلات محددة لم تكن مقبولة، ولهذا، لم يكن لدينا خيار إلا عدم حضور مؤتمر القمة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقبل الاجتماع الإقليمي في بانكوك في أيار/مايو ٢٠٠٨، شاركنا في مشاورات غير رسمية في جنيف، لكنه لم يؤخذ بآرائنا مرة أخرى. وفي المشاورات غير الرسمية التي عُقدت في نيويورك في وقت سابق من هذا الشهر، كنَّا ممثَّلين بحكم الأمر الواقع عمليا.

ولكن مما يثلج الصدر أن نرى أن مقدمي مشروع القرار أظهروا مرونة في استبدال عبارة ''الاعتراف'' بإعلان جنيف بعبارة ''الإحاطة علماً'' به، في الفقرة الرابعة من الديباجة. كما أن التغيير في الفقرة الخامسة من الديباجة موضع ترحيب. لكننا مقتنعون بأن الفقرة الثامنة من الديباجة غير ضرورية. ومصطلحات الأهداف، والغايات والمؤشرات القابلة للقياس عبارات غامضة ومفتوحة لتأويل واسع. بالمقابل، ينبغي ألا نعلن عن شيء باعتباره مكمِّلاً للأهداف الإنمائية للألفية، التي تم تحديدها على مستوى رؤساء الدول والحكومات. ومن المفارقة أنه لم يتم حتى الآن تطوير حتى الأهداف ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتَّفَق عليها على مستوى مؤتمر القمة، ولا سيما الهدف رقم ٨ منها. لذا، ينبغي لنا أن نرتب أولوياتنا بشكل صحيح، ونفعل الأشياء الأولى أولا، بدلاً من إيجاد خارطة طريق أخرى.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لشرح موقف مصر من مشروع القرار A/63/L.27. لقد انضم وفد مصر إلى توافق الآراء انسجاماً مع اقتناعه بأن معالجة العنف المسلح وتعزيز التنمية يمثّلان المجالات التي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي فيها دوراً محوريا. ونحن نعرب عن تقديرنا لمقدمي مشروع القرار على معالجة شواغلنا الرئيسية المتعلقة بمشروع القرار السابق.

مع أن الفقرة الخامسة من ديباجة القرار تعيد تأكيد تعريف مؤتمر القمة الألفي للتنمية، والسلام والأمن وحقوق الإنسان – الأركان الرئيسية الثلاثة لعمل الأمم المتحدة – باعتبارها متداخلة ويعزز أحدها الآخر، فإن مصر تؤكد أنه ينبغي لأية إشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة أن تبدأ بإعادة تأكيد مبادئ هذه المنظمة، ولا سيما تلك المؤكَّدة في إعلان الألفية. ويشمل ذلك مبادئ الأمم ا لمتحدة المتضمنة في الفقرتين ٥ و ٦ من الإعلان، اللتين تؤكدان من جديد، في جملة أمور أخرى، أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى سلامتها الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز العلاقات الودية بين الدول. ومن الناحية الموضوعية، ولكان من المجدي لو تم إبراز أهمية معالجة الأسباب الجذرية للصراع والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه التعددية في مواجهة التحديات المتصلة بالصراع وبالعنف المسلح بما في ذلك، على وجه الخصوص، عن طريق تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في ذلك الشأن.

ومن الجهة الأخرى، نرحب بالإشارة، في مشروع القرار إلى برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، إذ أن ذلك البرنامج يوفر قاعدة توافقية ومتوازنة لدراسة تأثير النقل غير المشروع للأسلحة على العنف المسلح في حالات الصراع.

إن مصر إذ تقر مشروع القرار بالطبيعة الإجرائية لمشروع القرار وأهمية التقرير الذي يطلب إلى الأمين العام تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وهو تقرير قد يلقي مزيدا من الضوء على طائفة واسعة من وجهات النظر بشأن العلاقة المشتركة بين العنف المسلح والتنمية، قررت الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالإنكليزية) لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للموقف. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البنود ٤٤ و ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل الاسترسال أكثر في كلامي، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/63/4/Rev.2 المتضمنة برنامج عمل الجمعية وجدول الجلسات العامة للفترة من ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والتي تم توزيعها على الأعضاء صباح اليوم. وكما يرد ذكره في الوثيقة، فإن الاجتماع الخاص بالتنمية في إطار البند ١٠٧ ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“ الذي كان مقررا عقده يوم الاثنين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر قد تأجل إلى يوم الاثنين ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بغية التأمل بصورة أفضل في التطورات الراهنة بما فيها مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في الدوحة ابتداءا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن قوائم المتكلمين في إطار البنود الواردة في الوثيقة A/INF/63/4/Rev.2 مفتوحة.

أود كذلك أن أدلي ببضع إعلانات تتعلق ببرنامج عمل الجمعية العامة. يذكر الأعضاء أن الجمعية كانت قد

أجرت مناقشة بشأن البند ٤٥ ”ثقافة السلام“ في جلساتها العامة الممتدة من ٤٦ إلى ٥٠ يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. كما أود أن أذكّر بأن الجمعية كانت بتت في مشروع القرار A/63/L.24/Rev.1 في جلستها العامة الـ ٥٠ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ولكن وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار A/63/L.23، فقد تأجل البت فيه إلى موعد لاحق سيتم الإعلان عنه فيما بعد.

والآن أود أن أذكّر الأعضاء ببرنامج عمل الجلسة العامة لصباح الغد، الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. أول بند ستنظر فيه الجمعية تقرير اللجنة الثانية عن البند ٤٨ من جدول أعمالها المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“. ثم تواصل الجمعية العامة نظرها في البند الفرعي (١) من البند ١١٤ من جدول الأعمال المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي“. والبند الثالث الذي ستنظر فيه الجمعية البند ١٠٢ من جدول الأعمال المعنون ”الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة“؛ ومن ثم ستنظر معا في البندين ٩ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير مجلس الأمن“ و ١١ المعنون ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. يرجى من الأعضاء الرجوع إلى يومية الأمم المتحدة لمزيد من التفاصيل.

وقبل أن نختتم هذه الجلسة، أود أن أذكّر الوفود بأن فخامة السيد إيفو موراليس أياما، رئيس جمهورية بوليفيا، سيخاطب الجمعية العامة في الساعة ١٢/٣٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.